مجلة دراسات بيت المقدس صيف 2008، 9: 1-38

التعامل التجاري الداخلي في مدينة بيت المقدس 1267-1318هـ/1850-1900م
دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية

د. محمد ماجد صلاح الدين الحزماوي

دائرة التاريخ - كلية الآداب

جامعة القدس

تتناول هذه الدراسة التعامل التجاري الداخلي في مدينة بيت المقدس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتتضمن عدة محاور هي: الدكاكين والأسواق داخل المدينة، حيث عرضت لأهم البضائع والسلع التي كانت تعرض في المحلات التجارية، وأسماء الأسواق كما عرضت أيضاً أسماء لعدد من التجار أصحاب الدكاكين، ثم تناولت الدراسة أشكال التعامل التجاري متضمناً طرق البيع المختلفة السائدة في المدينة، والديون، والسندات والكمبيالات، وكيفية بيع العقارات وشراؤها، وأخيراً تناولت الدراسة الشركات التجارية التي ظهرت نتيجة لازدياد النشاط التجاري في المدينة، وازدياد عمليات التبادل التجاري بين السكان سواء في المدينة أو في القرى المجاورة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مدينة بيت المقدس كانت خلال فترة الدراسة مركزاً تجارياً هاماً لسكان المدينة والقرى المجاورة وظهر فيها أسواق ودكاكين متنوعة كان بعضها متخصصاً ببيع منتجات معينة. وتبين أيضاً بأن العلاقات التجارية بين سكان المدينة والريف كانت نشطة مما يعكس مدى اعتماد الطرفين على بعضهما البعض.

المقدمـــــــة

كان للتنظيمات العثمانية التي أعلنتها الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، والتي توجتها بإعلان خط الشريف كولخانة عام 1255هـ/1839م وأتبعتها بخط شريف همايون عام 1272هـ/1856م ثم إعلان الدستور عام 1293هـ/1876م

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

أثر كبير في ازدياد التغلغل الأجنبي في بلاد الشام وبخاصة في المجال الاقتصادي، وبالنظر للمكانة الدينية لبيت المقدس، فقد كانت من أكثر الأقاليم التي شهدت تحولاً جذرياً خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ شهدت قدوم الكثير من الحجاج المسيحيين من مختلف الدول الأوروبية لزيارة الأماكن الدينية المسيحية والإقامة بمدينة بيت المقدس خلال المواسم والأعياد الدينية للمسيحيين، الأمر الذي ساهم في الانتعاش الاقتصادي للمدينة، فأصبحت سوقاً ومركزاً تجارياً هامين لمختلف البضائع والسلع الآتية من القرى والمدن المجاورة الأخرى، علاوة على البلدان المجاورة كشرق الأردن وسوريا ولبنان ومصر.

الدكاكين والأسواق

كان تجار المدينة يعرضون بضائعهم في دكاكين بمختلف أسواق المدينة، وكانت هذه البضائع متنوعة وتلبي احتياجات سكان المدينة والوافدين إليها من القرى المجاورة ومتطلباتهم، إذ تشتمل على المواد التموينية والغذائية من المنتجات الحيوانية والنباتية، واشتملت أيضاً على الأقمشة بمختلف أنواعها من صوفية، وكتانية، وحريرية، وأجواخ، وملابس رجالية ونسائية، إضافة إلى الأثاث، والأدوات المنزلية بشتى أشكالها وأنواعها. وكان سكان القرى يفدون إلى المدينة لتسويق منتوجاتهم الزراعية حيث تتوافر الدكاكين والأسواق الدائمة أو الدورية التي تعقد في أماكن محددة وأيام معينة، علاوة على توفر مراكز التصنيع في المدينة والكثافة السكانية القادرة على شراء البضائع والسلع المختلفة من حبوب وخضروات وفواكه وألبان وغير ذلك من منتجات الريف.

وقد أدى تنوع السلع والبضائع المحلية منها أو المستوردة إلى ظهور دكاكين متخصصة في بيع صنف معين من السلع، ويُلاحظ من خلال حصر حجج تركات العديد من التجار المتوفين أن معظم دكاكين المدينة يغلب عليها بيع صنف معين من البضاعة مع توفر بعض الأصناف الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك: دكان عبد الغني خليل النعاجي الذي كان متخصصاً في بيع الأقمشة، فقد بلغت قيمة الأقمشة الموجودة

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

فيه (24594) قرشاً اشتملت على الزنانير الطرابلسية المصنعة من القطن أو الحرير، وقطع كرمسوتية، وغزلات قطن، وعباءات حلبية وحمصية، وأثواب قماش وشدادات أثواب، وغيرها من مختلف أنواع الأقمشة[1]. وتخصصت دكان يعقوب عبد الحي الدويك ببيع الأقمشة أيضاً، حيث قدرت قيمة محتوياتها من الأقمشة بـ (39130.20) قرشاً، واشتملت موجوداتها على التقاصير، والطواقي، والعباءات، والقنابيز، والأثواب، والديمايات، والشراويل، والكفيات والقمصان، والطرابيش، ووجوه اللحف، وقطع بفت، وقطنية وكتانية، ومالطية وأجواخ، وأكياس الفل[2]. وتخصصت دكان حسين صيام ببيع الحبوب والبهارات والفواكه المجففة، فقد اشتملت على القطين، والبلح، والأرز، والبصل، والصابون، والقضامة، والطحينة، والصنوبر، والبن، والفلفل، والقزحة، والنشا، والملوخية، والسيرج، والحمص البلدي، والفول القبرصي، والعدس المجروش، والحب، والسمنة التركية، والقمردين، والجبنة، والملوخية[3]. أما محتويات دكان الحاج محيي الدين موسى الشعيبي فهي: صابون بلدي وصابون نابلسي وملبس وقضامة وحلقوم وفلفل أسود وحمص ولوز فريك وسكر فضة وجوز ومربى مشمش وفاصولياء ناشفة وسكر ناعم ومشمش ناشف وفريكة وفستق[4].

وكانت محتويات دكان أحمد عثمان بدران الخليلي بمحلة باب حطة، قمردين، وكبريتاً وصابوناً وأرزاً وحمص حب وجبنة وكشكاً وتنباكاً وفستق عبيد، وبزر قرع، وبندقاً وثوماً وبصلاً وجبنة وسكراً وبيض ودجاج وكعكاً شامياً وقزحة وفتايل كاز وخردلاً وصنوبراً ولوزاً وزيت خروع وملحاً انكليزياً وشبّه وبهاراً وعسلاً ولوبية وعنب طبيخ، وخلاً ونشا وطحينة[5]. وتخصصت دكان عثمان إبراهيم غوشه ببيع الأدوات المترلية، كالطناجر والحلل والصواني، والصدور، والصحون، والمناقل النحاسية، وصحون القيشاني، والصيني والبلور والمشربيات، والزبادي والطباخات، والبزارب والهاون. واشتملت دكان محمد مصطفى الحمصي على صابون، وكبريت، وشمع، وورق سجائر، وجوز بقشرة وبرغل وقضامة وحمص وكعكبان وملبس وأرز

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

وخيطان وورق كدش وسكر وقمردين وقطين وقنبز وسماق وقزحة وطحينة وزيت وحلاوة وسمنة ودبس وعدس وبزر وخردل وسيرج. وقد قدرت جميعها بـ (8607) قرشاً[6]. وتخصصت دكان حسين عبد السلام القباني ببيع المنتجات النباتية، وبعض المنتجات الحيوانية، ويبين الجدول التالي أنواع تلك السلع وأسعارها والأدوات التي كان يتم تخزين بعض السلع فيها:

النوع	السعر بالقروش	النوع	السعر بالقروش
طنجرة داخلها حصة دبس	31.20	حصة سماق	18
قفيز بداخله حصة ملوخية	15	حصة لوبية	15.20
برنية بداخلها حصة سمسم	60.10	حصة حمص	9.10
برنية بداخلها حصة دبس	15	علبة بداخلها حصة قزحة	18
حصة لوبية يابسة	25.10	علبة بداخلها حصة حلبة	9
حصة فاصوليا	17.30	تنكة بداخلها حصة حلبة	4.30
حصة حمص	16.30	باطية خشب بداخلها لبن حامض	23
حصة لوز يابس	15.10	قطين	17
حصة خروب	15	زبيب	13.30
حصة عسل	21	عنب طبيخ	20
حصة سمسم	10.30	حصة عجوة	30
حصة نشا	12.10	جرة فيها دبس	60
ملبس وقضامة وفستق	27	جرة فيها مخلل سفرجل	30
قطين	27	تنكة بداخلها عسل تركي	62
عدس مطحون	11	جرة بداخلها زيت	50
كزبرة	10	جرة صغيرة بداخلها سيرج	50
عسل	54.10	جرة بداخلها طحينة	25
زيتون أخضر	15	جرة بداخلها قطران	55.20
برنية صغيرة بداخلها عسل	18.10	جرة بداخلها خل	3
طحينة وملبس وقطران	40	حصة جبنة	9
طوس بداخله عسل	26	حصة بامية وكشك	10.20[7]

ويحفل السجل الشرعي بأسماء الكثير من التجار أصحاب الدكاكين داخل المدينة بمختلف أسواقها، ويبين الجدول التالي بعض أسماء أصحاب الدكاكين ومواقعها.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

اسم صاحب الدكان	الموقع	المصدر
الأسير	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
أسعد أفندي	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
ورثة خليل السننو	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
أبو حنا	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
هارون يعقوب الموسوي	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
الخلفاوي	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
أسعد أفندي	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
الخياط الأرمني	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
محمد شحادة العلمي	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
الأشقر	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
وقف أبو الوفا العلمي	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
أبو حمدة	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
يوسف الكرجي اليهودي	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
زكار	سوق محلة النصارى	سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84
علي آغا الدزدار	سوق الطباخين	سجل 347، 3 صفر 1281هـ/1864م، ص312
الشهابية	سوق الطباخين	سجل 3،347 صفر 1281هـ/1864م، ص312
ورثة عمر الحسيني	سوق الطباخين	سجل 344، 15 محرم 1278هـ/1861م، ص156
ورثة يوسف الشهابي	سوق العطارين	سجل 344، 15 محرم 1278هـ/1861م، ص156
أحمد السروري	سوق العطارين	سجل 344، 15 محرم 1278هـ/1861م، ص156
الحاج يوسف الخالدي	سوق العطارين	سجل 344، 15 محرم 1278هـ/1861م، ص156
أولاد هداية	السوق الكبير	سجل 344، 15 محرم 1278هـ/1861م، ص156
وهبة نسيبة وشريكه	سوق الخياطين	سجل 363، 16 شوال 1291هـ/1874م، ص135
عباس غضية وشريكه	سوق الخياطين	سجل 363، 16 شوال 1291هـ/1874م، ص135
الشيخ أحمد الدروبي	سويقة باب حطة	سجل 357، 25 جمادى الأولى 1287هـ/1870م، ص202
أولاد نسيبة	سوق الزرابلية	سجل 350، أواسط صفر 1282هـ/1865م، ص47
نجم الدين سموم	سوق الزرابلية	سجل 350، أواسط صفر 1282هـ/1865م، ص47
إبراهيم محمد هداية العلم	سوق الصرف	سجل 10،378 شعبان 1306هـ/1888م، ص148
الحاج يوسف صالح الإمام	سوق الصرف	سجل 378، 10 شعبان 1306هـ/1888م، ص148
محيي الدين موسى قطينة	سوق الصرف	سجل 378، 10 شعبان 1306هـ/1888م، ص148
ورثة بدرالدين الخالدي ومن يشركهم	خط البازار	سجل 353، أواخر محرم 1284هـ/1867م، ص241
أولاد محمد حب رمان ومن يشركهم	خط البازار	سجل 353، أواخر محرم 1284هـ/1867م، ص241

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

محمد أسعد الإمام الحسيني	سوق الخواجات	سجل 374، 19 ذي القعدة 1303هـ/1885م، ص23
محمد أسعد الإمام الحسيني	سوق الزرابلية	سجل 374، 19 ذي القعدة 1303هـ/1885م، ص23
محمد أسعد الإمام الحسيني	باب السلسلة	سجل 374، 19 ذي القعدة 1303هـ/1885م، ص23
محمد أسعد الإمام الحسيني	باب السلسلة	سجل 374، 19 ذي القعدة 1303هـ/1885م، ص23
محمد أسعد الإمام الحسيني	سوق الزرابلية	سجل 374، 19 ذي القعدة 1303هـ/1885م، ص23
ورثة الشيخ يونس فيضي	سوق الزرابلية	سجل 358، 19 ذي القعدة 1283هـ/1866م، ص225
الشيخ محمد الصالح العالم	سوق الزرابلية	سجل 358، 19 ذي القعدة 1283هـ/1866م، ص225
رشيد حدوتة العلم	سوق الزرابلية	سجل 358، 19 ذي القعدة 1283هـ/1866م، ص225
أبو رسلان المصري	سوق الزرابلية	سجل 358، 19 ذي القعدة 1283هـ/1866م، ص225
أولاد سليمان النشاشيبي	سوق الزرابلية	سجل 358، 19 ذي القعدة 1283هـ/1866م، ص225
عبد المعطي القطب	سوق الزرابلية	سجل 358، 19 ذي القعدة 1283هـ/1866م، ص225
الحاج مصطفى الأغواني	سوق الزرابلية	سجل 358، 19 ذي القعدة 1283هـ/1866م، ص225
مصطفى فوار	سوق الزرابلية	سجل 358، 19 ذي القعدة 1283هـ/1866م، ص225
ورثة سليم ياسين الجاعوني	سوق العطارين	سجل 374، 14 جمادى الثانية 1304هـ/1886م، ص86
يوسف عبد القادر الدقاق	سوق العطارين	سجل 374، 14 جمادى الثانية 1304هـ/1886م، ص86
النمري وشركاه	سوق الطبخ	سجل 374، 14 جمادى الثانية 1304هـ/1886م، ص86
شمس الدين الشرفا	سوق الطبخ	سجل 374، 14 جمادى الثانية 1304هـ/1886م، ص86
دكان جارية بوقف العنابوسي	سوق الطبخ	سجل 374، 14 جمادى الثانية 1304هـ/1886م، ص86
بكر طه الدجاني وشركاه	سوق الطبخ	سجل 374، 14 جمادى الثانية 1304هـ/1886م، ص86
علي الشيخ يوسف العلمي وشركاه	سوق الطبخ	سجل 378، 7 رجب 1305هـ/1887م، ص35
عبد القادر الشريف	سوق الدلالين	سجل 378، 7 رجب 1305هـ/1887م، ص35
الحاج حسين أحمد حجيج وشركاه	سوق البازار	سجل 378، 7 رجب 1305هـ/1887م، ص35
أحمد حسين اللفتاوي وشركاه	سوق البازار	سجل 378، 7 رجب 1305هـ/1887م، ص35
عبد الرحمن الخالدي	سوق اللحم	سجل 378، 7 رجب 1305هـ/1887م، ص35
خليل درويش نسيبة	سوق اللحم	سجل 378، 7 رجب 1305هـ/1887م، ص35
نعمان طهبوب	سوق الخواجات	سجل 378، 7 رجب 1305هـ/1887م، ص35
ورثة الحاج عبد الله المهتدي	سوق الخواجات	سجل 378، 7 رجب 1305هـ/1887م، ص35
عبد القادر محمد إبراهيم النمري	سوق القدور	سجل 363، 19 جمادى الأولى 1292هـ/1875م، ص28

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

سلامة غنيم	سوق القدور	سجل 363، 19 جمادى الأولى 1292هـ/1875م، ص28
حسين شحادة	سوق القدور	سجل 363، 19 جمادى الأولى 1292هـ/1875م، ص28
الحاج محمد سليم الخالدي	خط القلعة	سجل 345، 21 رمضان 1278هـ/1861م، ص78
يوسف الخالدي	خط القلعة	سجل 345، 21 رمضان 1278هـ/1861م، ص78
بدر الخالدي	خط القلعة	سجل 345، 21 رمضان 1278هـ/1861م، ص78
أولاد نسيبه	سوق الباشورة	سجل 9،353 جمادى الأولى 1283هـ/1866م، ص59
أولاد الشيخ إبراهيم الشهابي	سوق الباشورة	سجل 353، 9 جمادى الأولى 1283هـ/1866م، ص59
موسى عرفات	سوق العطارين	سجل 347، 21 رمضان 1280هـ/1863م، ص204
صالح المهتدي	سوق العطارين	سجل 347، 29 رمضان 1280هـ/1863م، ص214
رشيد حدوته	سوق العطارين	سجل 347، 29 رمضان 1280هـ/1863م، ص214
أبو السعود الدجاني	سوق العطارين	سجل 347، 14 ربيع الثاني 1280هـ/1863م، ص57
الشيخ راغب الإمام وأخويه	سوق الطباخين	سجل 347، أواسط رجب 1280هـ/1863م، ص276
ورثة محمد النشاشيبي	سوق الصرف	سجل 353، غرة رمضان 1283هـ/1869م، ص148
الأخوين سليم وبدر الخالدي	سوق الصرف	سجل 353، غرة رمضان 1283هـ/1869م، ص148
ورثة سعيد نازك	سوق الدلالين	سجل 353، 12 جمادى الثانية 1283هـ/1866م، ص100
حسين الفاخوري	سوق الدلالين	سجل 353، 12 جمادى الثانية 1283هـ/1866م، ص100
عبد المحسن الجاعوني	سوق الباشورة	سجل 358، 7 جمادى الأولى 1287هـ/1870م، ص209
نعمان الجاعوني	سوق الباشورة	سجل 358، 7 جمادى الأولى 1287هـ/1870م، ص209
أولاد العفيفي	سوق الباشورة	سجل 358، 7 جمادى الأولى 1287هـ/1870م، ص209
أولاد الشهابي	سوق الطباخين	سجل 378، 20 محرم 1306هـ/1888م، ص70
الشيخ محمد الدجاني	سوق الطباخين	سجل 378، 20 محرم 1306هـ/1888م، ص70
إبراهيم فيض الله العلمي	سوق الطبخ	سجل 363، 17 جمادى الثانية 1291هـ/1874م، ص64
برهان الدين نجم الدين الجماعي	سوق الطبخ	سجل 363، 17 جمادى الثانية 1291هـ/1874م، ص64
حسين عبد السلام القباني	محلة باب العامود	سجل 374، 5 شعبان 1304هـ/1886م، ص126
عبد الرحيم أحمد عثمان	محلة باب حطة	سجل 382، 28 ربيع الأولى 1309هـ/1891م، ص178
محيي الدين الشعبي	خط البازار	سجل 383، 15 شوال 1312هـ/1894م، ص381

وامتلك بعض التجار حصص في أكثر من دكان، فقد امتلك عبد الودود محمد أسعد الحسيني ثمانية قراريط بدكان بسوق الخواجات، و 975 سهماً من أصل

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

5148 سهماً بدكان آخر في السوق نفسه أي ما يعادل 19%، و 19 سهماً من أصل 120 سهماً بدكان بسوق العطارين، أي بنسبة 15.8% و 94 سهماً من أصل 240 سهماً أي ما يعادل 39% بدكان آخر بالسوق نفسه، و 4 5/1 قيراط بدكان بالسوق نفسه أيضاً، و 3 قراريط بدكان الصاحب بمحلة الواد ونصف دكان بباب السلسلة[8]. وامتلك سعيد النعاجي 12 قيراط بدكان بسوق الطباخين، بينما كان النصف الثاني أي 12 قيراط لنعمان الجاعوني، ثم باع سعيد 6 قراريط من حصته لسلمى الحاج حسين الغفاري بثمن مقداره 2000 قرش، وبذلك يكون إجمالي ثمن الدكان ثمانية آلاف قرش[9]. وامتلك أولاد وهبة شكي مكي ثمانية قراريط أي بنسبة الثلث بالدكان المعدة لخزن الشيد والقلي بمحلة باب العامود، بينما كان الثلثان الآخران لأولاد الشيخ البديري وأولاد المهتدي[10].

وظهر في المدينة أسواق متخصصة لبيع أصناف معينة من السلع والبضائع، ولعل من أهمها وأكثرها تخصصاً كان سوق الجمعة المتخصص ببيع الحيوانات من أغنام وأبقار وجمال وحمير وبغال، وكان التجار والفلاحون يأتون إليه من مختلف المناطق لشراء وبيع الحيوانات، فعلى سبيل المثال باع أحمد الصليبي من قرية بيت أمر قضاء الخليل[11] بقرة بسوق الجمعة بمدينة بيت المقدس إلى أحمد محمد رمضان من قرية المالحة[12] بمبلغ مقداره ثلاث ليرات فرنسية ذهب[13]. وأشارت السجلات الشرعية إلى أسواق أخرى متخصصة كسوق اللحامين أو سوق اللحم الذي كان متخصصاً ببيع اللحوم[14]، وسوق النحاسين الذي اختص ببيع الأدوات النحاسية[15]، وسوق العطارين أو ما يُعرف بسوق الزرابلية الذي اختص ببيع مختلف أنواع العطارة من بن وبهارات وتوابل[16]، وسوق الخياطين، أو سوق الخواجات المتخصص بالخياطة[17]، وسوقي الحصر الفوقا والتحتا اللذين كانا متخصصين ببيع الحصر[18]، وسوق الصرماتية المتخصص ببيع الأحذية وصناعتها[19]. أما الأسواق غير المتخصصة، فمنها: سوق محلة النصارى، وسوق الطباخين، وسوق الصرف، والسوق الكبير، وسوق

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

الدلالين، وسوق القدور، وسوق الباشورة، وسوق البازار "خط البازار"، وسوق الطبخ، وسويقة باب حطة، وسويقة علون.

وترتب على ازدهار الحركة التجارية بالمدينة، إقامة الخانات[20] لإقامة التجار والمسافرين، كخان القبط بمحلة النصارى[21]، والخان الكبير[22]، وخان السلطان بسوق الطبخ[23]، الذي اشتمل على ساحتين سفلية وأخرى علوية، وكان في الساحة السفلية حواصل منها حاصل بيد يوسف محمد كمال وشركائه، وحاصل بيد يوسف نامق خير الدين النشاشيبي[24]، وحاصل رشيد حدوتة العلم وشركاه، وحاصل بيد ياسين الصالحاني وشركاه[25]. ويبدو أن هذه الحواصل كانت تستخدم لتخزين المواد التموينية لتجار المدينة، فقد بلغت قيمة الأرز الذي كان مخزناً بخان السلطان للتاجر عبد الودود الحسيني (4107) قرشاً، بينما بلغ السمسم المخزن للتاجر نفسه (2268) قرشاً[26].

وأشارت السجلات إلى وجود الشعّارة[27]، وقد خصص جزءاً منها لربط الحيوانات ولعلها كانت حيوانات الفلاحين القادمين إلى المدينة من القرى المجاورة، بينما خصص القسم الآخر كمقهى لاستراحة الزوار، فمثلاً: كانت شعّارة محمد الصيداوي بباب العامود منقسمة إلى قسمين، قسم غربي مخصص لربط الحيوانات، وقسم شرقي معد للقهوة ومقعد الرجال والمسافرين، ويفصل بينهما جدار يوجد به ممر للقسم الغربي[28]. كما أشارت السجلات إلى شعّارة ميتا مرقص الصايغ، حيث وجد بجانبها ثلاثة حواصل[29].

وارتبط بالنشاط التجاري بالمدينة انتشار محلات الصرافة، وفي ذلك دليل على أن المدينة شهدت نشاطاً تجارياً على الصعيد الخارجي، حيث وفد إليها التجار الأجانب والسياح بهدف زيارة الأماكن الدينية المقدسة فيها. وقد أدى ذلك إلى انتشار العملات الأجنبية وبالتالي الحاجة إلى صرافتها، وقد نشط الأرمن في هذا المجال، حيث أشار السجل الشرعي إلى الصرافين الأرمنيين الخواجة بغوص ذكار[30]، وقراكوز الأرمني[31].

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

وأقام التجار المقدسيين علاقات تجارية مع الفلاحين في القرى ومع البدو في مضاربهم، ويظهر ذلك من خلال دفتر ديون التاجرين عبد الودود الحسيني وعبد المحسن الداودي حيث بلغت قيمة ديونهما على ستة عشر شخصاً من عرب التعامرة 142 طبة حنطة[32]، بينما بلغت على 6 أشخاص من عرب العبيدية 93 طبة، ويتضح ذلك من الجدول التالي:

اسم المدين	مكان الإقامة	عدد الطبات	الثمن بالقروش
عوض الجبر	التعامرة	13	364
عبد الله السعيد	التعامرة	10	280
مصطفى المحمد	التعامرة	4	112
سليمان العودة الله	التعامرة	3	84
حمدان المحمد	التعامرة	11	308
حسين العبد الله	التعامرة	4	98
محمود الأحمد	التعامرة	12	336
خليل	التعامرة	11	308
عبد الله أبو قعقورة	التعامرة	4	84
عوض	التعامرة	4	84
محمد الحمد	التعامرة	12	308
سلامة	التعامرة	10	280
عودة الله	التعامرة	6	168
عبد الله موسى	التعامرة	10	280
حسين الكامل	التعامرة	20	560
معطي	التعامرة	17	476
صالح خميس أبو سرحان	العبيدية	50	1500
عبد المحسن أبو سرحان	العبيدية	8	240
حسين عبد المحسن أبو سرحان	العبيدية	11	330
حسن عبد المحسن أبو سرحان	العبيدية	8	240
أحمد أبو لافي أبو سرحان	العبيدية	12	360
حسين علي أبو سرحان	العبيدية	4	84
المجموع		243	6894[33]

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

يتضح من الجدول أن عدد الطبات التي تخص عرب التعامرة بلغ 149 طبة بثمن قدره 4140 قرشاً أي بمتوسط سعر الطبة الواحدة 27.8 قرشاً، بينما بلغ عدد الطبات التي تخص عرب العبيدية 95 طبة بثمن إجمالي مقداره 2754 قرشاً أي بمتوسط سعر الطبة الواحدة 28.9 قرشاً. ويلاحظ أن سعر الطبة لم يكن موحداً، فقد بلغ سعر 117 طبة تخص عرب التعامرة 28 قرشاً و 8 طبات بسعر 21 قرشاً و 4 طبات بسعر 24.5 قرشاً و 12 طبة بسعر 25.5 قرشاً. أما الطبات التي تخص عرب العبيدية فقد بلغ سعر 89 طبة بـــ 30 قرشاً و 4 طبات بقيمة 21 قرشاً للطبة الواحدة. ولعل تفسير ذلك يعود إلى الفارق الزمني في فترة الدين بين مدين وآخر.

وكان لتجار مدينة بيت المقدس أيضاً علاقات تجارية مع الولايات العثمانية الأخرى، وبخاصة الولايات العربية، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها الحاج عبد الله مصطفى الداودي على مفلح ارشيد ربيع من عرب العجارمة في ناحية البلقاء التابعة للسلط[34] حيث كان له بذمته 3579 قرشاً و14 طبة حنطة، وقد دفع له من ذلك 46 قرشاً و14 طبة حنطة، ويطلب منه دفع المتبقي[35].

وبلغت ديون التاجرين السابقين الحسيني والداودي على 24 شخص من أبناء عشيرة الحمايدة في قضاء البلقاء 23691 قرشاً ثمن زيت سيرج علماً بأن سعر الجرة 115 قرشاً، كما يظهر في الجدول التالي:

اسم المدين	عدد الجرار	الثمن بالقروش	اسم المدين	عدد الجرار	الثمن بالقروش
محمد الحسين	8	920	سالم سليمان الحمد	باقي ثمن سيرج	266
متروك وسليمان اللافي	7	805	حسن الهواوشة	6	690
دعاس العفنات	3	345	علي الهواوشة	3	345
زعل الطوالبة	3	345	ارشيد الهواوشة	1	115
حسين الطوالبة	باقي ثمن 16 جرة	368	سلامة الهواوشة	3	345
موسى الطوالبة	باقي ثمن سيرج	264	فلاح الطوالبة	باقي ثمن 4 جرار	230

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

عليان الطوالبة	باقي 6 جرار	414	مفلح العفنات	2	230
الشختبير	باقي 5 جرار	391	حسين الهليل	باقي ثمن 3 جرار	230
سليمان الطوالبة	باقي 4 جرار	437	عثمان العبيسي	4	460
زعل الطوالبة	باقي 5 جرار	391	إبراهيم العبيسي	4	460
وديان الطوالبة	باقي 6 جرار	690	ارشيد العبيسي	4	460
شتيوي الهواوشة	3	345	دعاس القبيلات	8	920
حسن المحمد	6	690	سليمان الهواوشة	2	230
حمد الخلف	4	460	فلاح المبروك	1	115
محمود القبيلات	باقي ثمن 3 جرار	184	ارشيد سليمان	8	920
موسى القبيلات	3	345	بركات الطوالبة	باقي 8 جرار	828
فليح ادهيمات	6	690	فليح الطوالبة	باقي 3 جرار	92
مطلق السنيد	5	575	سالم الهاشم	8	920
نمر السواعدة	10	1150	ارشيد الفقهاء	13	1495
هليل الطبيعات	باقي ثمن 4 جرار	276			
حسن اطفيحات	4	460			
رجا صبيحات	5	575			
فهد الصانع	1	115			
اغديفان الشايب	8	920			
مصطفى السنيد	2	230			
مفلح السنيد	8	920			
ضيف الله الصبيحات	4	460			
سليمان العودة	5	575			
المجموع					23691[36]

ويحفل السجل الشرعي بالكثير من القضايا والدعاوى التي تخص بعض تجار المدينة والفلاحين، فمثلاً ادعى عبد الغني أحمد سليمان طه الدجاني على كل من حسن محمود الكفرعاني وحمد محمد الحسن من قرية رمون[37] بأن له بذمتهما 60 ليرة ذهبية عثمانية ثمن 40 قفة أرز اشتراها كل منهما ومن المدعي وتم تأجيل المبلغ بذمتهما بعد 15 شهر من البيع بكفالة بعضهما البعض، وانتهت المدة المعينة دون أن يدفعا له شيئاً من المبلغ[38] وفي حجة ثانية ادعى التاجر خميس حسن التوتنجي على جوده شعلان

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

من قرية قلونية[39] بأن له بذمته وبذمة أحمد حسان من القرية نفسها مبلغاً مقداره 41 ليرة فرنسية بطريق الدين الشرعي، وقد كفل كل منهم الآخر، ودفعا له من أصل المبلغ 19 ليرة ونصف وربع ليرة وقرشين ونصف، وتبقى بذمتهما 21 ليرة فرنسية وريال مجيدي[40].

أشكال التعامل التجاري

يستدل من خلال العديد من الدعاوى التي عرضت على المحكمة الشرعية والمتعلقة بالبيع والشراء شيوع عدة أساليب للتعامل التجاري بين الأهالي سواء داخل المدينة أو في القرى المجاورة. ومن هذه الأساليب:

1. البيع المباشر بالنقد: ويُعد من أكثر أساليب التعامل التجاري شيوعاً في المدينة وقراها، وبموجبه يقوم البائع بتسليم المبيع للمشتري وقبض الثمن في مجلس العقد الذي غالباً ما يكون في المحكمة الشرعية، ويسجل بموجب عقد بين البائع والمشتري. وكانت النقود المستخدمة في عمليات البيع والشراء في أغلب الأحيان عثمانية كالقرش والليرة العثمانية والريال المجيدي، والبشلك[41]، والجهادي[42]، والوزري[43]، واستخدمت أيضاً العملات الأجنبية كالليرة الفرنسية، والليرة الإنجليزية[44]، والليرة المسكوبية (الروسية)[45].

وضمت تركات بعض المتوفين أنواع مختلفة من العملة، فقد وجد في تركة التاجر علي حموده عبد الله السوسي كيس كبير وبداخله كيس وصرة بيضاء، واحتوى الكيس الكبير على 141 بشلك بقيمة 5 قروش للبشلك الواحد، و11 ريال وزري بقيمة الوزري الواحد 6 قروش، ووجد بداخل الكيس الآخر 14 بشلك و12 ربع مجيدي وعشرة فرنكات بقيمة 2.7 قرش للفرنك الواحد، وريال كربون بقيمة 18 قرش و14 عشاري وسحاتيت عدد 2 و67 خمس كربون بقيمة 3 قروش للقطعة الواحدة و9 سفريتات، أما الصرة البيضاء فقد اشتملت على 13 بشلك و9 قطع ربع مجيدي، و3 قطع خمس كربون و13 قطعة ربع وزري وسفريتة واحدة و16 سحتوت[46].

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

أما تركة التاجر عبد المحسن الداودي وهو صاحب دكان فقد اشتملت على عشرة أنواع من العملة على النحو الآتي:

العملة	العدد	القيمة بالقروش	المجموع
ريال شوشه	12	22	264
ريال مجيدي	442	23	101186
ريال عامود مخزوق	2	23	46
ريال سينكه	4	26	104
ربع كربون	6	4.2	25.20
ريال وزري	80	6	480
عملة خردة بياض وسحاتيت	ـــــ	ـــــ	45.10
ليرة ذهب عثماني	4	136.10	545
ليرة فرنسية ذهب	52	108.2	5642[47]

وأشارت السجلات الشرعية في عقود البيع أحياناً إلى العملة الأجنبية وما يعادلها من قروش عثمانية، فغدت عملات أساسية، ويعني ذلك اعتراف رسمي من قِبل الدولة العثمانية بهذه العملات، من ذلك أن بكر طه الدجاني وأشقائه اشتروا ثلاثة قراريط وأربعة أسداس قيراط وثلاثة أخماس سدس قيراط وثلث خمس سدس قيراط وأربعة أثمان ثلث خمس سدس قيراط في دار تقع بمحلة باب حطة بثمن وقدره ثلاثة آلاف ومائتا قرش، وذلك على أساس سعر الليرة الفرنسية مائة وثلاث قروش، والريال المجيدي أربعة وعشرين قرشاً[48]، غير أن معظم عمليات البيع والشراء كانت تتم بالعملة العثمانية، فمثلاً اشترى عبد الحي الدويك من محمود باكير خمسة قراريط من أصل كامل أربعة وعشرين قيراطاً في قطعة أرض بجورة القاعة بلغت مساحتها ثلاثة عشر دونماً[49] وثمانية عشر قيراط من دونم بمبلغ ومقداره ثلاثة آلاف قرشاً أسدياً ثمناً حالاً مقبوضاً[50].

واشترى عبد الله آغا قرجولي بالوكالة الشرعية عن حسن عيدة الطحان بمال الموكل من بائعه الحاج عبد الغني الشعباني الوكيل الشرعي عن زينب أحمد عيدة ثلاثة قراريط وثلاثة أسباع قيراط من أصل كامل أربعة وعشرين قيرطاً في الطاحونة الواقعة بحارة

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

اليهود بثمن مقداره أربعة وستين ليرة فرنسية ذهباً عيناً حالاً مقبوضاً[51]. واشترى علي آغا الكردي من الخواجة داود إبراهيم عيدة جميع الخلو الشرعي[52] المرصد رقبته على جميع الدكان الواقعة بالقرب من سويقة علون بثمن مقداره مائتين ليرة عثمانية ذهباً عيناً مقبوضاً[53]. واشترى يوسف كمال من بائعه الحاج طه أبو الفيلات جميع الدار القائمة الواقعة بخط المنارة الحمراء بثمن مقداره ستة عشر ألف وخمسمائة قرش سعر الليرة العثمانية بمائة وخمسة وعشرين قرشاً ثمناً حالاً مقبوضاً[54]. كما اشترى عبد السلام أبو الفيلات من محمد النعاجي جميع الخلو الشرعي المرصد رقبته على جميع الدكان الواقعة بسوق الخياطين بثمن مقداره خمسة عشر ألف قرش سعر الريال الوزري ستة قروش والريال البشلك خمسة قروش ثمناً حالاً مقبوضاً بيد البائع صفقة واحدة بالمجلس الشرعي بالحضرة والمعاينة نقداً وعداً[55].

2. بيع المقاصصة: ويعني ذلك بيع شيء معين على أن يجري حسم مبلغ من ثمن البيع وذلك عندما يكون للشاري ديون على البائع، فمثلاً: اشترى علي راتب الخالدي من بائعه حسن حسين اشتيه حاصلاً بالقرب من بوابة سوق المبيضين بثمن مقداره سبعة آلاف قرش مقاصصاً به المشتري من أصل دينه الذي له بذمة البائع[56]. وباع القاضي الشرعي إلى محمد داود الصالحاني بيعاً باتاً ما هو مخلف عن المتوفى على الرملاوي وذلك في واجب دين المشتري الثابت بذمة المتوفى، وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها ستة عشر قيراطاً في الأرض الواقعة قرب تلول المصابن بثمن مقداره ألفان وستمائة وسبعة وستون قرشاً، وقد تقاصص به المشتري بنظير دينه[57]. وذكرت إحدى الحجج الشرعية أن كل من الحاخام عيزر جبرائيل والحاخام يعقوب لومن والحاخام شمويل هوين استدانوا من محمد عبد السلام عمران الخالدي ثلاثمائة ليرة فرنسية ذهباً وذلك بيع وفاء جميع الدار الواقعة بمحلة الواد ومؤجلاً المبلغ بذمتهم لمضي سنة، وكان عبد السلام قد استدان من الخواجه يوسف عازر اليهودي ثلاثمائة ليرة فرنسية ذهباً، لذا فقد وكّل عبد السلام الخواجه يوسف بطلب وتحصيل المبلغ الذي أدانه للحاخامات الثلاثة وإجراء مقاصصة ذلك بنظير المبلغ الذي استدانه منه، ووكّله

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

أيضاً في الدعوى والمخاصمة عليهم حتى نهاية الدرجة الأخيرة من المحاكمة وفي بيع الدار المرهونة عند حلول الأجل عليهم حسبما هو مفوض له من قِبل المديونين بيعاً باتاً إذا لم يدفعوا له نظير المبلغ المذكور بعد المزايدة العلنية، وفي إقالة هذا الرهن لدى قبض المبلغ منهم[58].

وتجري المقاصصة أيضاً في حال تبادل شخصين عمليات بيع وشراء مع بعضهما بعضاً، فمثلاً باع عبد الفتاح داود نوفل إلى محمد الدبواني حماراً بمبلغ مقداره مائة وتسع وتسعون قرشاً، واشترى منه حماراً بمبلغ مائتين وقرشان، وقد قاصصه من ذلك بمبلغ المائة وتسع وتسعون قرشاً ثمن الحمار الذي باعه له ودفع له الباقي[59].

وفي حالة وفاة المدين قبل أن يسدد ما عليه من ديون لآخرين، وعدم وجود أموال منقولة له تُباع لتسديد تلك الديون، فيحق للقاضي الشرعي أن يطرح عقاراته غير المنقولة بالمزاد العلني، وإذا رسا المزاد على أحد الدائنين تتم مقاصصة دينه من ثمن العقار المبيع، وما زاد عن ذلك يضيفه القاضي لتركة المتوفى، ويظهر ذلك من الحجة التالية: "بعد إجراء النظامات السنية وبعد إشهار النداء على ثلثي الدار الآتي ذكرها المخلف ذلك عن المرحوم الحاج عثمان بن حسن غينم وذلك في محل الرغبات ومواطن الزيادات مدة تزيد على أربعة أشهر ... فما أحد رغب بشراء ذلك سوى المشتري الآتي ذكره، رغم أن عرض ذلك على ورثة المتوفى فما قبلوا بشراء ذلك، فعند ذلك كله وغب ثبوت مصوغاته الشرعية قد باع جناب الحاكم الشرعي بيعاً باتاً ما هو مخلف عن المتوفى وذلك في واجب ما ثبت بذمته من الديون لأربابها... ولعدم وجود منقولات تُباع في مثل شأن ذلك وذلك إلى ... عبد السلام أفندي النشاشيبي ... وذلك جميع الخلو الشرعي المرصد رقبته على جميع الحصة الشائعة وقدرها الثلث نسبة ذلك ستة قراريط من جميع الدار ... بثمن قدره وبيانه خمسة وأربعون ألف قرشٍ صاغ الميري ثمناً حالاً مضافاً لتركة المتوفى ... وتقاصص المشتري بدينه الثابت له بذمة المتوفى وقدره عشرون ألفاً وخمسة وخمسون قرشاً المقاصصة الشرعية والباقي ... مقبوضة بيد الحاكم الشرعي من يد المشتري ومضافة لجهة التركة ..."[60].

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

وقد تُقاصص المرأة زوجها في قبض ما تبقى بذمته من مهرها المعجل، فمثلاً: أدعت خزرج محمد الأفغاني على زوجها حافظ صالح المهتار، وذكرت في دعواها عليه بأنه عقد نكاحه عليها بمهر معجل مقداره ألفان وخمسمائة قرش، وقد دفع لها من أصل ذلك ألفاً وخمسمائة قرش وبقي بذمته ألف قرش، وتم الاتفاق بينهما بأن يبيعها خمسة قراريط بدار تقع بمحلة باب حطة بثمن مقداره ألفان وخمسمائة قرش وأن تقاصصه من أصل الثمن بما عليه من دين يبلغ ألف قرش وأن تدفع إلى خديجة سليمان المهتار ألفاً وخمسمائة قرش، وقد قامت بدفع هذا المبلغ لخديجة مسبقاً قبل البيع، غير أن عملية البيع لم تتم، وعليه فقد طالبت المدعية بأن يدفع لها زوجها ألفين وخمسمائة قرش، ولدى سؤال الزوج عن ذلك فقد أقر واعترف بذلك كله، وأبدى استعداده بدفع كامل المبلغ لزوجته على قسطين، إحداهما ألف وخمسمائة قرش بعد ثلاثين يوماً، والثاني وقيمته ألف قرش يدفعه بعد أربعة أشهر، وقد وافقت الزوجة على ذلك وألزم الزوج بدفع المبلغ حسب الاتفاق[61].

3. **البيع الوفائي**: وهو بيع المال بشرط أن البائع متى رد الثمن يرد المشتري إليه المبيع، ويكون لمضي فترة زمنية معينة، وهو في حكم البيع الجائز بالنظر إلى انتفاع المشتري به، وفي حكم البيع الفاسد بالنظر إلى اقتدار كل من العاقدين على الفسخ، وفي حكم الرهن بالنظر إلى أن المشتري لا يقدر على بيع المبيع من الغير[62].

وتتضمن السجلات الشرعية كثيراً من القضايا والدعاوى المتعلقة بهذا الأسلوب من أساليب التعامل التجاري بين الأهالي، ومن الأمثلة على ذلك: "اشترى ... خليل أفندي ... بماله لنفسه دون مال غيره من بائعه السيد سعيد بن إسماعيل المغربي ... فباعه بيع وعد ووفاء ما هو له وجارٍ في ملكه وتحت طلق تصرفه وحيازته الشرعية ... وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها تسعة قراريط في جميع الدار القائمة بالقدس الشريف... بيعاً جائزاً شرعياً وشراءً مرعياً مشتملاً على الإيجاب والقبول... بثمن قدره وبيانه ثمانية عشر ألف قرشاً أسدياً... ووعد المشتري المذكور البائع المرقوم أنه إن أتى له بنظير الثمن المعين أعلاه عند تمام مضي سنة كاملة تمضي من تاريخه أدناه يعيد له

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

هذا المبيع ثانياً وعداً شرعياً..." [63]. واشترى علي قرش من بائعه الحاج جمعة خليل الفران، حيث باعه بيع وعد ووفاء عشرة قراريط بدار بمحلة باب حطة، ووعد المشتري البائع إن أتى له بنظير الثمن عند مضي سنة تمضي من تاريخ البيع يُعيد له المبيع ثانياً[64].

4. بيع المجاررة: ويُعرف أيضاً ببيع الاستجرار أو الانجرار، وقد تعامل به الأهالي والتجار، وبموجبه يتعهد المدين بسداد الدين في نهاية الأسبوع أو الشهر أو الموسم، وذلك عند بيع المنتوجات الزراعية والحيوانية، ومن الأمثلة على ذلك: أن موسى محمد حسين من محلة باب حطة باع علي مصطفى الحاج من المحلة نفسها ثلاثة حمير بمبلغ مقداره خمس ليرات فرنسية على أن يدفع الشاري ثمن الحمير مجاررة بعد مرور ثلاثة شهور[65]. واشترى بدر خير الدين غوشه من محيي الدين مصطفى الحسيني ثمانين خروفاً بمبلغ مقداره (4240) قرشاً وذلك على أساس سعر الخروف الواحد (53) قرشاً، على أن يدفع ثمن الخراف مجاررة حتى "حلول عيد الأضحى حسب عادة القصابين"[66]. ويُستدل من هذه الحجة شيوع بيع المجاررة بين الأهالي والتجار ومدى الثقة بينهما، غير أن ذلك لا يعني عدم وجود سند بذلك يضمن حق البائع عند المشتري يقوم بإبرازه في حال تخلف المشتري عند تسديد المبلغ.

ولم يكن بيع المجاررة مقتصراً على عمليات البيع والشراء فقط، وإنما كان يتم في تأجير العقارات أيضاً، ففي حال عدم مقدرة المستأجر على دفع قيمة الإيجار الكلية في الموعد المحدد يطلب من المؤجر صاحب العقار بأن يدفع له الأجرة مجاررة، ويتضح ذلك من الحجة التالية: "حضر يوم تاريخه أدناه لمجلس الشرع الشريف بمحكمة القدس الشرعية الرجل العاقل عطية بن محمد ازريق القضماني المتولي الشرعي على وقف جده الأعلى لأبيه الشيخ إبراهيم السافوطي... وادعى على مصطفى بن حسن سليمان أبو حمدة ... وقال في تقرير دعواه عليه أنه حسب توليتي على الوقف المذكور أجّرت لهذا المدعى عليه جميع الدكان الجارية بالوقف المرقوم ... مدة سنة كاملة ... بأجرة قدرها أربعون ليرة فرنسية ذهباً عيناً ... وأنه دفع لي من أصل أجرتها مبلغاً وقدره ثلاثة

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

وعشرون ليرة فرنسية وثلاثة أرباع ليرة وبقي لي عنده ستة عشر ليرة وربع، أطلب حسب التولية أخذ وقبض باقي الأجرة... سُئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بالاعتراف ... وتبقى له عندي من أصل بدل الإيجار ست عشرة ليرة فرنسية وربع ليرة ومستعد لدفعه له مجاررة حيث أنه متعسر دفعه له صفقة واحدة ..." [67].

5. المقايضة: ويخلو هذا النوع من التعامل من استخدام النقد، وبموجبه يتم تبادل الأعيان سواء في العقارات أو الحبوب أو المواشي وسائر السلع الاستهلاكية الأخرى، وتعرف مجلة الأحكام العدلية بيع المقايضة بأنه: "بيع العين بالعين أي مبادلة مال بمال غير النقدين وينبغي أن يكون كلا البدلين عيناً معينة، وشرط صحة المقايضة التساوي في التقايض إن اتفقا جنساً وقدراً كبيع حنطة بحنطة وإلا فالتقايض لا التساوي كبيع كر حنطة بكري شعير"[68]. فمثلاً: ادعى محمد محمود سليمان القراعين على صالح إبراهيم عبد الله بأنه باعه ثوراً باثنتي عشرة طبة حنطة غوراني نظيفة وقد سلمه الثور، غير أن المدعى عليه لم يسلمه الحنطة المتفق عليها[69]. واشترى عيسى الحزين اللاتيني من موسى عبد الله حمارة بمبلغ مقداره (150) قرشاً ثم قايض عليها النوري محمد البرامكي بجحش[70].

وقد يُستخدم أسلوب المقايضة في مزارعة الأرض، إذ يتفق شخصان على مقايضة ومبادلة مزارعة أرض كل منهما، وإذا كانت الأرض وقف فينبغي الحصول على إذن من متولي الوقف وإلا تكون المقايضة غير صحيحة، من ذلك الدعوى التي أقامها أحمد سليمان على عبد الله صالحة وكلاهما من قرية عين كارم[71]، وتضمنت دعواه بأنه اتفق معه على مقايضة ومبادلة مزارعة كل منهما، إذ كان بيد الأول مزارعة حاكورة تشتمل على تين وزعرور، بينما كان بيد الثاني مزارعة قطعة أرض أخرى، وكانت كل من القطعتين تابعة لأوقاف أبي مدين الغوث[72]، وتم الاتفاق بينهما دون إذن أو علم من متولي الوقف، وبذلك تكون المقايضة والمبادلة غير صحيحة، ونظراً لذلك يُطالب المدعي باسترجاع مزارعة الأرض التي كانت بيده، وبعد سؤال القاضي الشرعي للمدعى عليه عن ذلك، أقر بصحة دعوى المدعي، وبناءً على ذلك أصدر القاضي

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

حكماً جاء فيه: "فعندها عرفنا علي صالحة حيث أنك اعترفت وأقررت بالمبادلة بمزارعة ذلك بلا إذن من متولي الوقف فالمبادلة هي غير صحيحة لعدم توقيعها على الوجه الشرعي"[73].

الديـــــــون

رافق التعامل التجاري بمدينة بيت المقدس انتشار ظاهرة الدين بشكل كبير، وقد شكل ذلك أحد مصادر الثروة والسلطة لدى أصحاب رؤوس الأموال والتجار في المدينة والإقطاعيين في القرى، وكان بعض هذه الديون على شكل قرض حسن، وفي هذه الحالة يحدد لوفاء الدين موعد معين، أو على شكل قرض مقابل رهن عقار ما للمدين. ويُلاحظ على الديون سواء في المدينة أو في القرى أنها إما أن تكون فردية أي أن المدين كان فرداً، وكانت هذه الحالة تشكل الأغلبية في قضايا الدين، أو أنها تكون جماعية، وذلك من خلال اشتراك مجموعة من الأفراد بالاستدانة من أحد التجار، مثال ذلك: أنه وجد في دفتر ديون التاجر عمر إبراهيم الداودي الدجاني ديناً بقيمة (1200) قرشاً ثمن ذرة، بذمة بعض الأهالي من قرية صاطاف[74]، و (524) قرشاً ثمن ذرة أيضاً بذمة بعض الأهالي من قرية المالحة، و(1050) قرشاً ثمن ذرة أيضاً بذمة بعض الأهالي من قرية بيت صفافا[75]. ويحدد لوفاء الدين موعد معين، غالباً ما يكون غرة شهر معين[76]، أو يوم في شهر يتم تحديده على أساس رؤية هلال الشهر، ويشترط في ذلك أن يحضر الدائن شهود يشهدون برؤيتهم للهلال[77].

وتجاوزت الديون الحدود الاجتماعية والمذهبية، إذ شملت سكان المدينة والقرى المحيطة بها، وشملت أيضاً مختلف الطوائف من مسلمين ومسحيين ويهود، فقد تضمن دفتر ديون المتوفى عثمان أبو عكر (6) قروش بذمة نقولا قنواتي الرومي، و (85) قرشاً بذمة خليل الخوري، و (130) قرشاً بذمة حنا القسيس، و (896) قرشاً بذمة الخواجة جورجي الرومي[78]، وكان لسابا حنا ديمتري بذمة كل من بروخ إسحق

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

الموسوي وزاكو بينكو اللاتيني (500) قرش[79]، ووجد بذمة صالح عمر نسيبة (4840) قرشاً لشلومو أبو حديد، و (2000) قرش لحنة السكناجية[80].

وشاركت المرأة المقدسية بنسبة كبيرة في عمليات الدين، وتعاملت بالدرجة الأولى مع أقربائها، كما تعاملت أيضاً مع أفراد لا تربطها بهم صلة قرابة، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامتها محبوبة عاشور الرملي على تحسين آغا أحد أفراد العساكر الجندرمة[81] بمدينة بيت المقدس، وذكرت فيها بأن لها بذمة المدعى عليه ست ليرات فرنسية، كان قد استدان ذلك منها في 5 صفر عام 1310هـ/1893م، وقد أقر لها بذلك بموجب سند مذيلاً بإمضائه مؤجلاً المبلغ لمدة ثلاثة أشهر تمر من تاريخه، وذكرت بأنه أوصلها من المبلغ (4) ليرات وبقي بذمته ليرتان، ويمتنع عن دفع ذلك لها، ولدى سؤال القاضي الشرعي للمدعى عليه عن ذلك أقر بصحة الدعوى، وذكر بأنه لا يمتلك المبلغ المتبقى وسيقوم بدفعه في حال توفره لديه، غير أن المدعية رفضت إمهاله فألزمه القاضي بدفع المبلغ[82].

غير أن الدائن كان في أغلب الأحيان يتساهل مع المدين في تسديد المبلغ المستدان بعد انتهاء الفترة المحددة، وذلك من خلال تقسيط المبلغ لفترة زمنية يتفق عليها الطرفان أمام القاضي الشرعي[83]. وقد يتم تحصيل الدين من خلال استيفاء الثمن عن طريق بيع المرهونات أو تقسيم جزء من تركة المتوفى المدين بعد ضبط قسمتها[84]. واشترط بعض الدائنين مقابل تقسيط الديون أن يتم ذلك من خلال كفيل يتعهد بكفالة المدين كفالة مالية. مثال ذلك أن محمد يوسف الداودي اشتكى على مصطفى عثمان جابر من قرية واد فوكين[85] من ناحية العرقوب[86] بأن له بذمته (350) قرشاً بطريق القرض الشرعي، وقد أوصله من أصل المبلغ (70) قرشاً وتبقى بذمته (280) قرشاً، وقد أقر المدعى عليه بذلك وطلب من الدائن أن يمهله لمدة 12 يوماً ليأتي بالمبلغ المتبقي، فوافق المدعي الدائن على ذلك واشترط عليه بأن يأتي بكفيل يكفل الدين كفالة مالية[87].

وفي معظم حالات الدين كانت الفائدة مستترة أو مموهة نظراً لتحريمها في الشرع الإسلامي، لذا فقد تضمن بيع الوعد الوفائي مزيجاً من الرهن والفائدة لأن المشتري يعد

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

البائع بأن يعيد له العقار المبيع إذا أتى له بنظير الثمن المدفوع عند نهاية الفترة المحددة بينهما، ويبيح البائع للمشتري خلال هذه المدة بالتصرف بالعقار سكناً أو إسكاناً، أو الانتفاع بالثمر إذا كان العقار المبيع أرض مزروعة بالأشجار المثمرة، وهذا بحد ذاته نوع من الفائدة، فمثلاً: باع منتصر عقل عثمان لعائشة أحمد معالي بيع وعد ووفاء قطعة أرض مزروعة بأشجار زيتون بثمن مقداره (3070) قرشاً، وقد أباح البائع للمشترية حق الانتفاع بثمر الأرض وريعها ما دام الثمن المذكور باقياً بذمته[88].

وقد تكون الفائدة أحياناً على المبلغ المستدان مواد عينية، فقد ادعى اغنيم موسى جريس على إبراهيم منصور الرومي بأن له بذمته جرة زيت ونصف رطل زيت بموجب سند وذلك فائدة على مبلغ مقداره 300 قرش استدانه المدعى عليه من المدعي، وقد أقر المدعي بأن المدعى عليه دفع المبلغ المستدان ولم يدفع كمية الزيت المتفق عليها، ولما أقر المدعي بأن كمية الزيت كانت فائدة على المبلغ المستدان فقد منعه القاضي الشرعي بالمطالبة بذلك لأن ذلك "بلا مسوغ ولا دور شرعي"[89].

السندات والكمبيالات

كانت معظم عمليات الديون توثق بموجب سندات أو كمبيالات تذيل بتوقيع المدين وعدد من الشهود، وذلك حتى تكون وسيلة يحفظ بها الدائن حقّه ويبرزها في المحكمة الشرعية في حال تنكر المدين للدين أو تخلفه عن سداده، ومع ذلك فقد كان بعض المديونين ينكرون الدين بالرغم من إبراز المدعي سنداً يثبت ذلك، ويظهر ذلك في الخلاف الذي وقع بين كل من علي محمد علي وكربيد الأرمني، حيث ادعى الأول بأن له بذمة الثاني بطريق القرض الشرعي (650) قرشاً وذلك على أساس سعر الليرة الفرنسية (134) قرشاً، وتم ذلك بموجب سند مؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1286هـ/1869م، غير أن المدعى عليه أنكر ذلك مما جعل القاضي الشرعي يطلب من المدعي إثباتاً آخراً بصحة دعواه، ولما عجز عن ذلك بيّن له القاضي بأن ليس له على المدعى عليه سوى تحليفه اليمين الشرعي، ولما رفض ذلك منعه القاضي من

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

التعرض للمدعى عليه وبطلت دعواه[90]. ويستنتج من هذه الدعوى أن السند المبرز كان على الأرجح مزوراً مما جعل المدعى عليه ينكره، وما رفض المدعي تحليف المدعى عليه سوى تأكيداً على ذلك.

وفي الحالات التي لا يمتلك فيها الدائن سنداً يثبت حقه بالدين، وينكر المدعى عليه دعوى الدين ويعجز المدعي عن إثبات حقه، عندئذ يجري تحليف المدعى عليه، فإذا حلف بطلت دعوى المدعي، ويظهر ذلك في الدعوى التي أقامها إبراهيم محسن النمري على عبد الرزاق عبد الحي الدويك بأن له بذمته (371) قرشاً من ذلك ليرتان فرنسية ديناً من جهة القرض، و (40) قرشاً دفعها المدعي بطلب من المدعى عليه لأحد الأشخاص مقابل أجرة حمار استأجره الدويك من النمري، و (109) قروش ثمن جرة ونصف سيرج اشتراها الدويك من النمري، غير أن الدويك اعترف بليرة فرنسية واحدة و (40) قرشاً وأنكر الزيادة، فطلب القاضي من النمري إثباتاً بدعواه، ولما عجز عن ذلك طلب تحليف الدويك، وبعد أن حلف يميناً، حكم القاضي بأن لا يتعرض المدعي للمدعى عليه بالزيادة لعجزه عن إقامة البينة الشرعية[91].

وفي حالات أخرى كان المدين يقر بالدين بالرغم من عدم وجود سند بيد الدائن، ويستدل ذلك من الدعوتين اللتين أقامهما عبد الله مشعل على زيادة محسن في 25 ربيع الأول عام 1284هـ/1867م، وقد تضمنت الدعوى الأولى بأن له بذمته (999) قرشاً بينما تضمنت الثانية بأن له بذمته (133) قرشاً وذلك بطريق القرض الشرعي، وقد أقر المدعى عليه بصحة الدعوى دون أن يطلب من المدعي اثباتاً بذلك[92].

غير أن بعض الدائنين كانوا يلجأون أحياناً للطلب من المدين بأن يأتي بكفيل يكفله مقابل الدين، والكفالة هنا تكون قبل تسليم الدائن المبلغ المستدان للمدين، وفي حال تخلف المدين عن تسديد المبلغ كان الدائن يقيم دعوى على الكفيل وليس على المدين، فمثلاً: استدان علي أحمد درويش من محمد إسماعيل عيسى مبلغ مقداره (245) قرشاً، وكفل المدين على ذلك أحمد صالح علي، ولما تخلف المدين عن تسديد

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

المبلغ للدائن، أقام الدائن دعوى على الكفيل مطالباً منه بأن يدفع المبلغ المستدان[93]. وإذا كان المدينون جماعة كأن يكونوا اثنان أو ثلاث، فقد كانوا يكفلون بعضهم بعضاً، من ذلك أن كل من محمد مصطفى الشيخ أحمد وشقيقيه خليل وبكر استدانوا من الحاج عمر قاسم المشعشع (2900) قرش مثالثة بينهم، وقد كفلوا بعضهم بعضاً على ذلك[94].

كيفية بيع العقارات وشراؤها

كانت عمليات بيع العقارات غير المنقولة وشراؤها تُنْجز في المحكمة الشرعية، وأمام القاضي أو من ينوب عنه، إضافة إلى أصحاب العلاقة أو من ينوب عنهم بالوكالة. ولعل استمرار تسجيل عمليات بيع العقارات وشراؤها في محكمة القدس الشرعية بالرغم من وجود دائرة الطابو يعود إلى ثقة الأهالي بالقضاء الشرعي وصعوبة تكيفهم مع النظم الجديدة[95].

وتُبين حجج بيع العقارات وشراؤها كيفية البيع والشراء، كأن يكون من مال المشتري دون مال غيره إذا كان أصيلاً، أو من مال الموكل، وإذا كان البائع وكيلاً عن امرأة فينبغي أن تأتي بشهود يعرفون عليها يتراوح عددهم ما بين 2-3 شهود، فمثلاً: "اشترى السيد سعيد بن المرحوم عثمان باكير بالوكالة الشرعية عن أخته لأبيه السيدة أمونة بمال موكلته أخته لنفسها دون مال غيرها من بائعيه هما كل واحد من عبد اللطيف بن المرحوم السيد صالح المداح الوكيل الشرعي عن كل واحدة من زوجته الحرمة فاطمة وشقيقتها حفيظة زوجة أخيه الشيخ عبد الرحمن المداح... الثابت وكالته عنهما فيما سيُذكر من البيع البات وقبض الثمن مع الإبراء الذي سيُعين فيه بشهادة وتعريف الحاج يوسف بن المرحوم السيد الحاج محمد حب رمان وخليل بن المرحوم الشيخ محمد المالحي ثبوتاً وتعريفاً شرعيين ومن السيد حسن بن المرحوم السيد خليل مصطفى عوض الرملي الأصيل عن نفسه والوكيل الشرعي عن عمته نفيسة الثابتة وكالته عنها... بشهادة وتعريف السيد عبد القادر بن السيد علي باكير بيك والسيد

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

موسى بن محمد باكير بيك ... فباعه حسب الأصالة والوكالة ... ما هو للأصيل والموكلات..." [96].

واشترط أن يكون العقار المبيع سواء أكان كله أو جزء منه معلوم المساحة، فإذا كانت الحصة المباعة غير معلومة المساحة يكون البيع فاسد وذلك لجهالة المبيع[97]. لذا فقد حرص القضاء الشرعي على وصف المبيع وتبيان موقعه وحدوده ومشتملاته من منشآت عمرانية أو أشجار ونوعها وعددها وتوضيح مساحته بالقراريط، وذلك على اعتبار أن الكل يعادل أربعة وعشرين قيراطاً، ويقسم القيراط إلى أجزاء كالنصف والربع والثلث والخمس وحتى العشر، كما تقسم هذه الأجزاء إلى أجزاء أصغر، ولعل التدقيق في وصف العقار المبيع يأتي تحاشياً لما قد يحصل من خلافات بين البائع والمشتري أو بين المشتري وجيرانه، ويوضح ذلك المثال الآتي: "... فباعهما بيعاً باتاً ناجزاً... وذلك جميع الحصة الشائعة وقدرها خمسة قراريط ونصف قيراط وربع قيراط من أصل كامل أربعة وعشرين قيراطاً في جميع المارس الواقع ظاهر بمدينة بيت المقدس الشريف بالقرب من باب العامود المعروف بمارس العبد المشتمل على خمسة أشجار زيتون والباقي معد للزراعة المحدودة قِبلة الطريق مع أرض المصرارة وشرقاً الطريق السلطاني وشمالاً حاكورة السيد حسن بيد السيد إبراهيم نسيبة وغرباً حاكورة نازك بجميع حقوق ذلك كله وطرقه وجدره ومنافعه وما عرف به ونسب إليه"[98].

وإذا كان العقار المبيع داراً، تُبين الحجج الشرعية تفصيلها وأجزائها ونمرتها وما يحدها من دور وأسماء أصحابها السابقين واللاحقين، مما يدل على مدى دقة القضاء الشرعي وحرصه على توثيق عملية البيع والشراء بشكل دقيق، كأن تذكر: "... جميع الحصة الشائعة وقدرها عشرة قراريط وثلثا قيراط ... في جميع الدار ... الواقعة بمحلة باب العامود التي نمرتها 3121 المشتملة على معزلين جواني وبراني، فالبراني يشتمل على بيت صغير ومطبخ وبداخله صهريج معد لجمع ماء الأشتيه ومرتفق وساحة سماوية كبيرة مبلطة وحوض به شجرة بيلسان ودربكونية كبيرة ... والجواني يشتمل على طبقة يصعد إليها بسلم حجر بسفلها إسطبل وعلى بيتين ومنافع شرعية ... ويحدها

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

قبلة دار وارث الحاج صالح والآن بيد شحادة عبد الله ادكيدك وتمامه دار الصمادي سابقاً والآن بيد دار أبو الفيلات وشرقاً دار ورثة الحاج سليمان الأكتع سابقاً والآن بيد المشتري المرقوم وشمالاً الطريق السالك وغرباً الزقاق الغير نافذ وفيه باب الدار..." (99).

وحرص القضاء الشرعي على توضيح كيفية انتقال العقار المبيع إلى البائع، هل هو عن طريق الإرث أم الشراء أم الإنشاء والإحداث، وإذا كان عن طريق الإرث فيبين الموروث عنه وموروثه بل يبين أحياناً كيف انتقل العقار إلى الموروث الأصلي، فعلى سبيل المثال: "اشترى أحمد بن عبد الله الملاعبي الطحان بماله لنفسه دون مال غيره من بائعيه هما كل واحد من ياسين بن محمد ولد خليل ابصيلة وأحمد بن عبد الهادي ولد عبد الدائم الخليلي... ما هو لهما وجارٍ في ملكهما وتحت طلق تصرفهما وحيازتهما الشرعية وآيل إلى ياسين المرقوم إرثاً عن أخته سلمى الآيل إليها إرثاً عن زوجها ... وآيل إلى أحمد إرثاً عن زوجته سلمى المرقومة الآيل إليها حسبما ذكر الآيل ذلك للموروث الأصلي محمد المرقوم شراء ..." (100). وفي حجة ثانية اشترى محمود مقبل الحاج حسين من بائعه الحاج حسن عيده الطحان ما هو له وجارٍ بملكه وطلق تصرفه وحيازته الشرعية وآيل إليه بعضه بطريق الإحداث والإنشاء مع تصرفه القديم به (101).

وتُبين حجج البيع والشراء طريقة دفع ثمن العقار المبيع، فإذا تم أمام القاضي بالمحكمة الشرعية، تستخدم عبارة "ثمناً حالاً مقبوضاً بيد البائع من يد المشتري بالمجلس الشرعي بالحضرة والمعاينة قبضاً شرعياً" (102). أما إذا تم ذلك خارج المحكمة، فتستخدم عبارة "ثمناً حالاً مقبوضاً بيد البائع من يد المشتري حسب اعتراف البائع بقبض ذلك منه قبضاً واعترافاً شرعيين" (103)، أو "مقبوضة بيد وكيلها المذكور حسب الاعتراف ..." (104). وأضيف إلى المبلغ أحياناً عبارة "مع صرة من الدراهم والدنانير مجهولة المقدار مستهلكة بالمجلس الشرعي بعد قبضها ليد البائع بالحضرة والمعاينة قبضاً واستهلاكاً شرعيين" (105)، أو "صرة من الدراهم الرائجة مجهولة العدد والمقدار مستهلكة بالمجلس الشرعي" (106)، وفي بعض الحالات كان يذكر بأن صرة الدراهم

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

والدنانير مقبوضة بالاعتراف[107]. ويرى عبد الكريم رافق أن المقصود بالصرة المستهلكة بالمجلس الشرعي أنها صرة طعام أحضرها الشاري إلى المجلس الشرعي "مجلس عقد البيع" واستهلكت فيه من قِبل الحضور احتفالاً بعملية الشراء. أما صرة الدراهم التي يُشار إلى أنها مقبوضة بالاعتراف فربما يعني ذلك أنها استهلكت في غير المكان والتاريخ أو ربما حصل وعد بها[108].

وإذا كان العقار المبيع يخص أكثر من مالك، حرصت الحجج الشرعية على توضيح حصة كل منهما وقيمتها من المبلغ الإجمالي لثمن المبيع، مثال ذلك: أن بكر حسين البشيتي اشترى داراً من كل من عبد الرزاق وعبد اللطيف وأنيسة أولاد علي القانونجي ومن محمود طالب الشامي الوكيل الشرعي عن زوجته سكينة بنت علي القانونجي بمبلغ مقداره سبعين ليرة فرنسية ذهباً، وقد خص عبد الرزاق من ذلك ثلاثة قراريط بثمن مقداره إحدى وعشرين ليرة، ونظير ذلك أيضاً لشقيقه عبد اللطيف، وخصّ شقيقتهما أنيسة قيراطاً ونصف بقيمة خمسة عشر ليرة، أما الحصة التي تخص سكينة فكانت أيضاً قيراطاً ونصف وثمنها ثلاثة عشر ليرة[109].

وإذا كانت الحصص المباعة أجزاء صغيرة من القيراط، وكان ثمنها بالعملة الأجنبية التي من الصعب احتساب تلك الأجزاء على أساسها، ففي هذه الحالة كان القاضي الشرعي يحول العملة إلى عملة عثمانية وأجزائها من القروش والبارة، ومن الأمثلة التي توضح ذلك: أن عبد القادر المحتسب اشترى من إبراهيم هداية العلم الوكيل الشرعي عن رقية سعيد هداية العلم ونفيسة محمود هداية العلم وعيشة هداية العلم وخديجة محمد عثمان اثنا عشر قيراطاً بحاكورة تقع بخط مرزبان بمبلغ مقداره ثلاثون ليرة فرنسية ذهباً، ويخص رقية من ذلك خمسة قراريط ونصف قيراط وسدسان نصف قيراط وخمسة أثمان سدس قيراط وثمانية أتساع ثمن سدس نصف قيراط وخمسة أعشار وتسع ثمن سدس نصف قيراط وثلث عشر تسع ثمن سدس نصف قيراط واثنا عشر جزء من ثلاثة عشر جزء من ثلثا عشر تسع ثمن سدس نصف قيراط، ويقابل ذلك من الثمن ألف وثلاثمائة قرش وسبعة عشر وثلاثة وعشرين بارة، أما حصة نفيسة فكانت قيراطان

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

وخمسة أسداس نصف قيراط وسبعة أثمان سدس نصف قيراط وسبعة أتساع ثمن سدس نصف قيراط وستة أعشار تسع ثمن سدس نصف قيراط وثمانية أجزاء من ثلاثة عشر جزء من ثلث عشر تسع ثمن سدس نصف قيراط، ويقابل ذلك من الثمن خمسمائة وأربعة وسبعين قرش وسبعة وعشرين بارة. أما حصة عيشة فكانت قيراطان ونصف قيراط وسدس نصف قيراط وثلاثة أثمان سدس نصف قيراط وثلاثة أتساع ثمن سدس نصف قيراط، ويقابل ذلك من المبلغ ستمائة وقرشين وستة بارات. أما الموكلة الرابعة فيخصها قيراط وسدس نصف قيراط وستة أثمان سدس نصف قيراط وستة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من ثلاثة عشر تسع ثمن سدس نصف قيراط، ويقابل ذلك من الثمن مائتين وخمسة وستين قرشاً وأربعة وعشرين بارة[110].

وحرص القضاء الشرعي بأن يشترط في عملية البيع والشراء الإيجاب والقبول، وأن يبرئ كل من البائع والمشتري أحدهما الآخر من دعوى الغرر والإغرار والغبن الفاحش، وإلا كانت عملية البيع فاسدة، كما في المثال التالي: "... فبموجب ذلك كله برئت ذمة المشتري من جميع الثمن المزبور ومن كل جزء منه البراءة العامة الشرعية براءة قبض واستيفاء وصدر عقد البيع البات بينهما في ذلك كله بإيجاب وقبول وتسلم وتسليم صحيحات شرعيات بعد الرؤية والمعرفة الشرعية، وحيثما كان في ذلك كله من درك وتبعه فضمانه لازم حيث يجب شرعاً، ثم بعد تمام ذلك كله أشهد على نفسه البائع المذكور أنه أبرأ ذمة المشتري المرقوم من دعوى الغرر والإغرار مع الغبن الفاحش بسبب هذا المبيع البراءة العامة الشرعية، وقبل المشتري المذكور منه هذا الإبراء لنفسه قبولاً شرعياً"[111].

وبينت مجلة الأحكام العدلية أن الغرر والإغرار هو بمنزلة الغش كما لو قال المشتري للبائع أن بضاعتك لا تساوي ألفاً فبعه مني بألف فأنت الرابح"[112]. أما الغبن الفاحش فهو غبن على قدر نصف العشر في العروض والعشر في الحيوانات، والخمس في العقار أو زيادة أي إذا نقصت القيمة إلى هذا الحد أو أكثر كان الغبن فاحشاً، والقيمة تثبت بإخبار الخبراء الخلو عن العرض[113].

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

الشركات التجاريـــــة

نظراً لازدياد النشاط التجاري الداخلي في مدينة بيت المقدس وتنوعه، وازدياد عمليات التبادل التجاري ظهرت عدة أنواع من الشركات التجارية بغية تحقيق الأرباح وتكوين رؤوس الأموال، ومن الشركات التي أشار إليها السجل الشرعي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر:

1. **المضاربة**: وهي عقد على المال والعمل، ويكون رأس المال من شخص والعمل من آخر[114]. وتعود الخسارة على صاحب رأس المال، ولا يتحمل المضارب شيئاً من ذلك، بل يخسر عمله وجهده فقط. والمضاربة نوعان: مطلقة، ومقيدة، والمضاربة المطلقة لا تتقيد بزمان ولا مكان ولا نوع تجارة ولا بتعيين بائع أو مشترٍ، وإذا تقيدت بواحد من ذلك تكون مضاربة مقيدة[115].

وتضمن السجل الشرعي إشارات عدة لشركة المضاربة، من ذلك الدعوى التي أقامها قسطندي يوحنا الرومي على هاجي بترو، قال فيها أنه سلمه مضاربة (1050) مكنسة إسلامبولية لبيعها مقابل أن يدفع له مناصفة ما يزيد عن رأس المال البالغ (1505) قروش وذلك على أساس سعر (700) مكنسة بمبلغ (945) قرشاً سعر كل مكنسة (54) بارة، بينما بلغت قيمة (350) مكنسة (560) قرشاً على أساس سعر المكنسة (64) بارة، إضافة إلى (36) قرشاً أجرة حبال وخيطان للمكانس، وقد باع المدعى عليه جميع المكانس بمبلغ مقداره (1195) قرشاً، ودفع للمدعي (1050) قرشاً وبقي بذمته بقية رأس المال مع أجرة الحبال والخيطان ومقدار ذلك (491) قرشاً، ويطلب المدعي أخذ المبلغ المتبقي من المدعى عليه إضافة إلى ما يخصه من الربح وقيمة ذلك النصف أي (332) قرشاً[116].

وفي حجة ثانية، دفع حسين الحلو الشامي إلى محمد أبو فارس (4400) قرشاً بطريق شركة المضاربة، واتفقا على أن يكون الربح مناصفة بينهما[117]. وذكرت حجة ثالثة، أن زخريا فرنسيس بولص الكارمي ادعى على عبد اللطيف عبد القادر طوطح بأنه شاركه شركة مضاربة على مبلغ مقداره (1000) قرش، حيث دفع له

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

ذلك على أن يبيع ويشتري بذلك خضروات ويكون الربح مناصفة بينهما، وبعد أن صار المدعى عليه يبيع ويشتري تم فسخ الشراكة بينهما وتحاسبا وقد سامح حسين الكارمي عليه عبد اللطيف طوطح بالربح الحاصل، ودفع طوطح للمدعي من أصل رأس المال (500) قرش ويبقى بذمته (500) قرش، وتم الاتفاق بأن يقسط ذلك ثلاثة قروش يومياً، وبعد أن أوصله (80) قرشاً لم يلتزم بدفع الباقي[118].

2. **المفاوضة**: وهي عقد شركة بين اثنين أوثلاثة ويكون كل من المتفاوضين كفيلاً عن الآخر[119]، مثال ذلك: شركة كل من عمر حسين البشيتي وشلومو مزراحيل وحاييم يعقوب اليشار، حيث اشترك الثلاث برأسمال مشترك، فدفع عمر (800) ريال مجيدي أبيض عنهما (17400) قرش، ودفع كل من شلومو وحاييم نصف ما دفعه عمر، وتم الاتفاق بينهم على أن يشتروا برأس المال أغنام من الأردن ويبيعوها في مدينة بيت المقدس، ويكون نصف الربح والخسارة لعمر والنصف الآخر لكل من شلومو وحاييم[120]. وعقد كل من محمد مصطفى وعبد العزيز عبد الرحمن عقل شركة مفاوضة برأس مال قيمته (30) ليرة فرنسية ليشتريا بذلك فحم وإحضاره إلى مدينة بيت المقدس، واتفقا على أن يكون الربح والخسارة مناصفة بينهما[121].

3. **العنان**: وهي شركة يكون فيها استحقاق الربح على قدر ما يسهم به الشريك، وسميت بالعنان لأن كل متعاقد فيها يحق له منع شريكه من التصرف حيث شاء[122]. ولا يُشترط في هذه الشركة التساوي في رأس المال للمتعاقدين، وإنما يجوز أن يكون رأس مال أحدهما أكثر من الآخر، ولا يلزم كل واحد منهما دفع جميع نقده في رأس المال، أي أنه يصح التفاضل في رأس المال وذلك بأن يكون لأحدهما ألف وللآخر ألفان، وفي الربح يكون ثلثا الربح لأحدهما وثلثه للآخر، كما يجوز أيضاً التساوي في رأس المال والربح وفي أحدهما دون الآخر[123]. ومن الأمثلة على ذلك مشاركة الشقيقين عبد الرحيم ومحمد ولدي بكري عبد الله حمود من مدينة بيروت المتوطنين بمدينة بيت المقدس وذلك على مبلغ (20) ألف قرش، حيث دفع كل منهما النصف واتفقا على أن يبيعا ويشتريا بضائع مختلفة ويكون الربح والخسارة مناصفة

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

بينهما[124]. ودفع عمر فتح الله الدقاق لسعيد نصر الله جاسر (100) ليرة عثمانية ليكون نصف ذلك بطريق شركة العنان بينهما والنصف الآخر قرضاً شرعياً[125]. ويبدو أن قيمة القرض البالغة (50) ليرة كانت بمثابة النصف الآخر الذي دفعه سعيد نصر الله.

واتفق كل من مصطفى أبو سرية والحاج محمد أحمد المغربي على شراكة بينهما على مبلغ مقداره (120) ليرة فرنسية و (12) ريال مجيدي أبيض شركة عنان ودفع كل منهما نصف المبلغ وذلك لشراء أبقار، وقد اشتريا (30) رأس بقر كبار وصغار من مدينة عكا بمبلغ مقداره (8900) قرش، وتم الاتفاق أن يكون الربح والخسارة مناصفة بينهما[126].

الخاتمة

وفي خاتمة هذه الدراسة يتضح بأن مدينة بيت المقدس شكلت مركزاً تجارياً هاماً لسكان القرى المجاورة، وكانت أسواقها أماكن التقاء بين الفلاحين والبدو من المناطق المجاورة للمدينة، وبين سكان المدينة وتجارها. مما أدى إلى ازدياد نشاط العلاقات التجارية بين سكان المدينة والفلاحين الذين كانوا يحملون معهم منتوجاتهم الزراعية والحيوانية لأسواق المدينة لبيعها.

وظهرت في المدينة أسواق متخصصة ببيع منتجات معينة حيث تدل أسماء الأسواق على مختلف النشاطات الحرفية بالمدينة، وتولت الدكاكين القيام بالعمليات التجارية، وكانت أيضاً على غرار الأسواق فبعضها كان متخصصاً ببيع صنف معين من البضائع والبعض الآخر احتوى على مختلف أنواع البضائع، غير أن المواد التموينية شكلت السلع الرئيسية من محتويات الدكاكين.

ويتضح أيضاً أن عمليات بيع العقارات من دور وأراضٍ وأفران ومطاحن ودكاكين وغير ذلك من العقارات غير المنقولة كانت تجري بالمحكمة الشرعية بالرغم من وجود المحاكم التجارية ومحاكم البداية ودوائر الطابو، ولعل ذلك ناتجاً عن ثقة

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

الأهالي بالقضاء الشرعي ونزاهته، فكانت عمليات البيع تتم بحضور القاضي الشرعي أو نائبه وحضور أطراف القضية ومعرفين، وحرص القاضي الشرعي بأن تتم عملية البيع بالإيجاب والقبول والتسلم والتسليم.

وأخيراً فقد كانت عمليات التبادل التجاري تجري بطرق وأساليب متنوعة رافقها ظهور أنواع مختلفة من الشركات التجارية بين الأفراد التي كانت تهدف إلى تحقيق الربح المالي وزيادة راس المال.

الهوامش

(1) سجل 351، غرة رجب 1282هـ/1865م، ص78.

(2) سجل 378، 15 رجب 1306هـ/1888م، ص161.

(3) سجل 351، أواسط رمضان 1282هـ/1865م، ص173.

(4) سجل 383، 15 شوال 1312هـ/1894م، ص381.

(5) سجل 382، 28 ربيع الأول 1309هـ/1891م، ص178.

(6) سجل 374، 24 رجب 1304هـ/1886م، ص157.
سجل 351، 3 صفر 1284هـ/1867م، ص246.

(7) سجل 374، 5 شعبان 1304هـ/1889م، ص126.

(8) سجل 374، 19 ذي القعدة 1303هـ/1885م، ص23.

(9) سجل 347، أواسط رجب 1280هـ/1863م، ص276.

(10) سجل 357، 7جمادى الأولى 1287هـ/1870م، ص183.

(11) قرية بيت أمر: وتقع على بعد 11 كم شمال مدينة الخليل. مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، 10 أجزاء، كفر قرع: دار الهدى، 1991م، ج5، ق2، ص186. وسيشار إليه فيما بعد، الدباغ. قسطندي نقولا أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية في فلسطين، القدس: جمعية الدراسات العربية، 1984، ص30. وسيشار إليه فيما بعد. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية.

(12) قرية المالحة: وتقع على مسافة 10 كم جنوب غرب مدينة بيت المقدس. الدباغ، ج8، ق2، ص166. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م4، ص73. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص187.

(13) سجل 374، 17 شوال 1303هـ/1881م، ص8.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

الليرة الفرنسية: وهي عملة ذهبية فرنسية، استخدمت على نطاق واسع في المعاملات التجارية والمالية واختلف سعرها من فترة لأخرى، فقد بلغ عام 1279هـ/1862م 86 قرشاً. سجل 346، 13 جمادى الثانية 1279هـ/1862م، ص105. ووصل عام 1303هـ/1881م 94 قرشاً.

سجل 382، 14 جمادى الأولى، 1309هـ/1891م، ص218.

(14) سجل 378، 7 رجب 1305هـ/1887م، ص35.

(15) سجل 361، 22 جمادى الأولى 1290هـ/1873م، ص194.

(16) سجل 374، 14 جمادى الثانية 1304هـ/1886م، ص86.

(17) سجل 363، 16 شوال 1291هـ/1874م، ص35.

(18) سجل 357، 13 ذي القعدة 1287هـ/1870م، ص330.

(19) سجل 370، 27 ربيع الأول 1305هـ/1887م، ص35.

(20) الخان: وهو عبارة عن مبنى كان يقام على الطرقات العامة أو داخل أسوار المدن لإيواء التجار والمسافرين والغرباء. يوسف جميل نعيسه، مجتمع مدينة دمشق، 1186-1256هـ/1772-1840م، جزأين، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1986، ج1، ص176. وسيشار إليه فيما بعد: نعيسه، مجتمع مدينة دمشق.

(21) سجل 382، غرة محرم 1309هـ/1891م، ص84.

(22) سجل 347، أواخر ذي الحجة 1280هـ/1863م، ص374.

(23) سجل 379، 25 جمادى الأولى 1308هـ/1890م، ص136.

(24) سجل 379، 22 جمادى الأولى 1308هـ/1890م، ص136.

(25) سجل 347، أواخر ذي الحجة 1280هـ/1863م، ص274.

(26) سجل 374، 19 ذي القعدة 1303هـ/1885م، ص23.

(27) الشَّعارة: وهي ما كان من شجر في عين ووطاء من الأرض يحله الناس نحو الدهناء وما أشبهها يستدفئون به في الشتاء ويستظلون به في القيظ. ابن منظور/ لسان العرب، 9 مجلدات، القاهرة: دار الحديث، 2003، م5، ص127. وسيشار إليه فيما بعد. ابن منظور. ولعل المقصود بالشّعارة هنا المكان المخصص لربط دواب القادمين إلى المدينة من الفلاحين والتجار.

(28) سجل 373، غرة رجب 1302هـ/1884م، ص89.

(29) سجل 363، 12 ربيع الأول 1291هـ/1874م، ص3.

(30) سجل 347، أواخر جمادى الأولى 1280هـ/1863م، ص74.

(31) سجل 374، 17 شوال 1303هـ/1885م، ص80.

(32) الطبّة: وهي مكيال للحبوب وتساوي مدّين أو أربعة صاعات، علماً أن حجم الصاع يختلف حسب نوع الحبوب وباختلاف المنطقة، فصاع القمح في مدينة نابلس كان يساوي 3 أرطال و4 أواق، وصاع الشعير كان يساوي 2.5 رطل.وفي ناحية بني صعب كان يساوي 7.2 كغم. إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، 4 ج، نابلس، 1975، ج2، ص272. وسيشار إليه فيما بعد. النمر، تاريخ جبل نابلس. بشارة دوماني، إعادة

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

اكتشاف فلسطين-أهالي جبل نابلس 1700-1900، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998، ص298. وسيشار إليه فيما بعد. دوماني، اكتشاف فلسطين. وذكر عبد الكريم رافق أن الطبة تدل من معناها على أن الكيل الذي كيلت به كان يفرغ على الأرض، أي يطب على وجهه لإفراغ محتوياته. والكمية تكون طبة، وتصف الطبة إلى جانب أختها، ثم تعد فرادى. انظر: عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث، دمشق، 1985، ص84. وسيشار إليه فيما بعد. رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي.

(33) سجل 374، 19 ذي القعدة، 1303هـ/1885م، ص22-23.

(34) ناحية البلقاء:.وهي تابعة من الناحية الإدارية لقضاء السلط الذي كان تابعاً بدوره للواء البلقاء حتى عام 1306هـ/1887م، حيث ألحق قضاء السلط بلواء حوران. محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك 1864- 1918م، عمان: منشورات وزارة الثقافة، 1992م، ص72-74. وسيشار إليه فيما بعد. الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء.

(35) سجل 374، 29 ذي الحجة 1303هـ/1885م، ص33.

(36) سجل 374، 19 ذي القعدة، 1303هـ/1885م، ص24.

(37) قرية رمون: وتقع على بعد 10 كم شمال شرق مدينة رام الله. الدباغ، ج8، ق2، ص355، 1888م.

(38) سجل 378، 12 صفر 1306هـ/1888م، ص77.

(39) قرية قلونية:.وتقع على مسافة 6 كم جنوب غرب مدينة مدينة بيت المقدس وقد عدت قائمة في موقع بلدة الموصة الكنعانية حيث وجد اسمها محفوراً على قبضات أوان فخارية في تل النصبة بعد عام 71م. أصبحت في العهد الروماني مستوطنة رومانية تعرف باسم كولونيا اموزا. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م3، ص495. وليد الخالدي، كي لا ننسى قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948، ترجمة حسني زينة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص644. وسيشار إليه فيما بعد. الخالدي، كي لا ننسى.

(40) سجل 353، 22 صفر 1284هـ/1867م، ص254.

الريال المجيدي: وهو نقد فضي ينسب إلى السلطان عبد المجيد الأول، تم ضربه عام 1250هـ/1840م، ومن فئاته الربع والنصف، وكان يساوي وقت ضربه عشرين قرشاً. انظر: انستاس الكرملي، رسائل في النقود العربية الإسلامية وعلم النميات، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1987، ص174. وسيشار إليه فيما بعد، الكرملي، النقود العربية, وكذلك سيد محمد السيد محمود، النقود العثمانية، القاهرة: مكتبة الآداب، 2003، ص75. وسيشار إليه فيما بعد، سيد محمود، النقود العثمانية.

(41) البشلك: كلمة تركية معناها خمسة، وهو نقد فضي ضرب في عهد السلطان سليمان الثاني، 1096هـ/1687م-1102هـ/1691م، الكرملي، النقود العربية، ص98.

(42) الجهادي: نقد ذهبي سمي بهذا الاسم لأنه خصص للنفقات الحربية، وقد ضرب في عهد السلطان محمود الثاني عام 1226هـ/1811م، وكان على نوعين جهادي قديم وجهادي جديد. زياد عبد العزيز المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني 1246-1336هـ/1831-1918م، عمان، د.ن، 2004، وسيشار إليه فيما بعد. المدني، مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

(43) الوزري: وهو نقد فضي تراوح سعره ما بين 5-7 قروش، وأصل التسمية زهراوي نسبة لوجود زهره على أحد وجهيه. الكرملي، النقود العربية، ص193.

(44) الليرة الانجليزية: وهي عملة ذهبية انجليزية، بلغ سعرها في مدينة بيت المقدس عام 1277هـ/1860م 122 قرشاً، ثم انخفض عام 1285هـ/1868م إلى 112 قرشاً. عبد الكريم رافق، "فلسطين في عهد العثمانيين من مطلع القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي إلى العام 1336هـ/1918م، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، 6 مجلدات، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990، م2، ص968. وسيشار إليه فيما بعد، رافق، فلسطين في عهد العثمانيين.

(45) الليرة المسكوبية: وهي عملة روسية ويبدو أن شيوعها يعود نتيجة لقدوم الحجاج الروس إلى مدينة بيت المقدس ثم ازدياد هجرة اليهود الروس إلى فلسطين بعد عام 1882م.

(46) سجل 282، غرة محرم 1289هـ/1872م، ص360.

(47) سجل 379، 30 صفر 1308هـ/1890م، ص19.

(48) سجل 349، 23 ذي الحجة 1281هـ/1864م، ص141.

(49) الدونم: وحدة مساحة للأراضي وكان الأكثر شيوعاً في المنطقة خلال فترة الدراسة، وكان على نوعين دونم عتيق ومساحته 40 خطوة طولاً و40 خطوة عرضاً أي 1600 خطوة مربعة ويعادل ذلك 1600 ذراع مربع، أما الدونم الجديد فمساحته 1000م^2. الدستور، جزئين، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، بيروت: المطبعة الأدبية، 1883، ج1، ص42، 23.

(50) سجل 344، 14 محرم 1277هـ/1860م، ص66.

(51) سجل 351، غرة ربيع الثاني، 1282هـ/1865م، ص13.

(52) الخلو الشرعي: ويعني ذلك أن يتقدم شخص ما لاستئجار عقار موقوف متهدم ويتعهد بإصلاحه، ويتم ذلك بموافقة المتولي بعد أن يعرض على القاضي الشرعي ذلك مبرراً أن الوقف ليس لديه مال ينفق لبناء العقار المتهدم وأن بقاءه على ما هو عليه يضر المارة والمجاورين، وأن تأجير العقار من قبل المستأجر أفضل وانفع لجهة الوقف. انظر: زياد المدني، الأوقف في القدس وجوارها في القرن التاسع عشر، عمان، د.ن، 2004، ص41. وسيشار إليه فيما بعد. المدني، الأوقاف. كذلك انظر: عبلة المهتدي، أوقاف القدس في زمن الانتداب البريطاني، عمان: دار مجدلاوي، 2005، ص196. وسيشار إليه فيما بعد. المهتدي، أوقاف القدس.

(53) سجل 351، أوائل صفر 1283هـ/1866م، ص313.

(54) سجل 351، 23 رجب 1282هـ/1865م، ص125.

(55) سجل 354، 4 شوال 1284هـ/1867م، ص190.

(56) سجل 344، 17 شعبان 1277هـ/1860م، ص78

(57) سجل 349، أواخر شعبان 1281هـ/1864م، ص74.

(58) سجل 374، 14 رجب 1304هـ/1886م، ص91.

(59) سجل 353، 6 ذي القعدة 1283هـ/1866م، ص178.

(60) سجل 345، غرة محرم 1279هـ/1862م، ص16.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

(61) سجل 383، 25 ربيع الثاني 1310هـ/1892م، ص91.

(62) سليم رستم باز اللبناني، شرح المجلة، جزأين، بيروت: دار الكتب العلمية، ص67، المادة 118. وسيشار إليه فيما بعد. شرح المجلة.

(63) سجل 353، 27 جمادى الأولى 1283هـ/1866م، ص70.

(64) سجل 354، 15 ربيع الأول 1284هـ/1867م، ص16.

(65) سجل 382، 13 ربيع الثاني 1309هـ/1891م، ص210.

(66) سجل 382، 9 ربيع الأول 1309هـ/1891م، ص191.

(67) سجل 379، 13 ربيع الأول 1308هـ/1890م، ص106.

(68) شرح المجلة، المادة 122، م1، ص6.

(69) سجل 358، 25 شوال 1289هـ/1872م، ص147.

(70) سجل 349، 14 جمادى الأولى 1281هـ/1864م، ص33.

(71) قرية عين كارم: وتقع على بعد 4 كم جنوب غرب مدينة بيت المقدس، الدباغ، ج8، ق2، ص157. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م3، ص37. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص153. الخالدي، كي لا ننسى، ص642.

(72) وقفية أبي مدين الغوث: وتنسب إلى العالم العارف أبي مدين شعيب ابن المجاهد أبي عبد الله محمد أبي مدين شعيب الغوث المغربي العثماني المالكي، حررت عام 720هـ/1320م واشتملت على مكانين هما: قرية عين كارم ومكان يقع داخل أسوار مدينة بيت المقدس يشتمل على إيوان وبيتين وساحة ومرتفق ومخزن وقبو. وتم حبس هذين المكانين على المغاربة المقيمين بمدينة بيت المقدس أو القادمين إليها على اختلاف أوصافهم وتباين حرفهم ذكورهم وإناثهم. لمزيد من التفاصيل حول هذه الوقفية انظر: عبد الهادي التازي، أوقاف المغاربة في القدس، المغرب، 1981، ص54. وسيشار إليه فيما بعد، التازي، أوقاف المغاربة. المهتدي، أوقاف القدس، ص255-265.

(73) سجل 355، 25 رمضان 1284هـ/1867م، ص149.

(74) قرية صاطاف: وتقع إلى الغرب من مدينة بيت المقدس. الدباغ، ج8، ق2، ص160. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص123. الخالدي، كي لا ننسى، ص629.

(75) بيت صفافا: وتقع على مسافة 8 كم جنوب غرب مدينة بيت المقدس. الدباغ، ج8، ق2، ص172. أبو حمود، معجم المواقع الجغرافية، ص34.

(76) سجل 354، 4 ربيع الأول 1284هـ/1867م، ص6.

(77) سجل 386، 21 شعبان 1311هـ/1893م، ص33.

(78) سجل 351، 7 رمضان 1282هـ/1865م، 156.

(79) سجل 379، 30 صفر 1308هـ/1890م، ص59.

(80) سجل 351، أوائل شوال 1282هـ/1865م، ص272.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

(81) الجندرمة: وتعرف أيضاً باسم الضبطية أو الضابطة أو الدرك وهي عبارة عن قوات من الفرسان أو المشاه أوكلت لهما مهمة نشر الأمن وتطبيق القوانين وتعقب الأشقياء والخارجين على القانون وإلقاء القبض عليهم ومنع التهريب على الحدود. انظر: عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864-1914، القاهرة: دار المعارف، 1969، ص158. وسيشار إليه فيما بعد. عوض، الإدارة العثمانية.

(82) سجل 386، 4 جمادى الثانية 1311هـ/1893م، ص15.

(83) سجل 354، 13 ربيع الأول 1284هـ/1867م، ص8.

(84) سجل 334، 15 ربيع الأول 1268هـ/1851م، ص76.

(85) قرية واد فوكين: وتقع جنوب غرب مدينة بيت المقدس، الدباغ، ج8، ق2، ص490. الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، م4، ص566.

(86) ناحية العرقوب: وهي إحدى نواحي جبل الخليل، وتزعمتها عائلة اللحام في قرية بيت عطاب، واشتملت على 22 قرية هي دير ابان، ارطاس، الخضر، حوسان، نحالين، واد فوكين، كفر سوم، القبو، جبع، راس أبو عمار، السفلى، علار، بيت عطاب، دير الشيخ، دير الهوى، جراش، بيت جمال، بيت نتيف، زكريا، عرطوف، اشوع، عكور، صرعا. انظر:

Conder and Kitchener, The survey of western Palestine, 3 vols, Jerusalem, 1970, VoL 3, PP 22-27.

أمين أبو بكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس 1858-1918، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 1996، ص248.

(87) سجل 354، 17 ربيع الثاني 1284هـ/1867م، ص45.

(88) سجل 378، 29 رجب 1305هـ/1887م، ص55.

(89) سجل 354، 15 ربيع الأول 1284هـ/1867م، ص8.

(90) سجل 355، 27 جمادى الأولى 1285هـ/1868م، ص41.

(91) سجل 386، 6 جمادى الأولى 1311هـ/1893م، ص8.

(92) سجل 354، 25 ربيع الأول 1284هـ/1867م، ص15-16.

(93) سجل 355، 4 ذي القعدة 1285هـ/1868م، ص169.

(94) سجل 355، 21 جمادى الثانية 1285هـ/1868م، ص51.

(95) عوض، الإدارة العثمانية، ص115.

(96) سجل 351، 23 ربيع الثاني 1282هـ/1865م، ص18.

(97) شرح المجلة، المادة 214، م1، ص103.

(98) سجل 354، 15 جمادى الثانية 1284هـ/1867م، ص97.

(99) سجل 354، أوائل جمادى الثانية 1284هـ/1867م، 98.

(100) سجل 355، 21 ربيع الثاني.1285هـ/1868م، ص26.

(101) سجل 351، غرة صفر 1283هـ/1866م، ص307.

(102) سجل 355، 21 ربيع الثاني 1285هـ/1867م، ص26.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org

(103) سجل 351، أواخر ربيع الثاني 1282هـ/1865م، ص14.
(104) سجل 344، 7 محرم 1278هـ/1861م، ص165.
(105) سجل 344، أواسط صفر 1277هـ/1860م، ص206.
(106) سجل 344، 10 ربيع الأول 1277هـ/1860م، ص90.
(107) سجل 344، 4 جمادى الأولى، 1277هـ/1860م، ص21.
(108) رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي، ص34-35.
(109) سجل 355، غرة رجب 1285هـ/1868م، ص93.
(110) سجل 355، 11 جمادى الثانية 1285هـ/1868م، ص60.
(111) سجل 351، 23 ربيع الأول 1282هـ/1865م، ص4-5.
(112) شرح المجلة، المادة 164، م1، ص74.
(113) المصدر نفسه، المادة 165، م1، ص74.
(114) المصدر نفسه، المادة 1404، م1، ص590.
(115) المصدر نفسه، المادة 1407، م1، ص744.
(116) سجل 353، أوائل شوال 1283هـ/1866م، ص166.
(117) سجل 347، أواسط ذي الحجة 1280هـ/1863م، ص277.
(118) سجل 374، 14 شوال 1304هـ/1886م، ص106.
(119) شرح المجلة، المادة 1356، م1، ص722.
(120) سجل 344، 15 صفر 1281هـ/1864م، ص79.
(121) سجل 362، 8 جمادى الثانية 192هـ/1875م، ص77.
(122) أمين مسعود أبو بكر، قضاء الخليل 1864-1918م، عمان: منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، 1990، ص260.
(123) شرح المجلة، المادة 1365، م1، ص727.
(124) سجل 383، 4 شعبان 1312هـ/1894م، ص269.
(125) سجل 355، 5 شعبان 1285هـ/1868م، ص102.
(126) سجل 355، 18 شوال 1284هـ/1867م، ص195.

المكتبة الإلكترونية للمشروع المعرفي لبيت المقدس
www.isravakfi.org